



### وتتلخص أسباب التمييز بما يلي:-

- ١- أخطأت محكمة الجنايات الكبرى بعدم اعتبار الطاعن كان واقعا تحت تأثير سورة الغضب ومستقيدا من العذر المخفف .
- ٢- أخطأت محكمة الجنايات الكبرى بعدم أخذها وتطبيقها لنص المادة [١٤٨] من قانون أصول المحاكمات الجزائية .
- ٣- جاء قرار محكمة الجنايات الكبرى يشوبه الغموض واللبس وغير مستساخ وغير مقبول ويشوبه فساد في الاستدلال وعيب القصور في التعليل .
- ٤- لهذا ولاي سبب آخر تراه محكماتكم الموقرة .

لهذه الأسباب يطلب وكل المميز قبول التمييز شكلا ونقض القرار المميز موضوعا.

بتاريخ ٢٠١٠/٥/١٦ قدم مساعد رئيس النيابة العامة مطالعة خطية طلب في نهايتها قبول التمييز شكلا ورد التمييز موضوعا وتأييد القرار المميز .

### النتيجة

بالتدقيق والمداولة نجد أن النيابة العامة لدى محكمة الجنايات الكبرى

أحالت : -  
المتهم:

### إلى تلك المحكمة لمحاكمته عن التهم التالية:-

١. جنائية الشروع بالقتل طبقا للمادتين [٣٢٦و ٧٠] عقوبات .
٢. جنائية الشروع الناقص بالقتل طبقا للمادتين [٣٢٦و ١٨٠] عقوبات .
٣. جنحة حمل وحيازة سلاح ناري بدون ترخيص طبقا للمواد [٣و ١١د] من قانون الأسلحة النارية والذخائر .

وتتلخص وقائع هذه القضية وكما جاءت بإسناد النيابة العامة بأنه وبسبب نشوب خلافات بين والد المتهم والمجني عليه قام المتهم بحمل سلاح



ولما شاهده في منطقة بالقرب من مسجد الأمام الحسن البصري والسدفاع المدني قاما بإبلاغ المجني عليه بذلك فحضر بسيارة أجرة وأخذوا جميعاً البحث عن المتهم وبذلك الأثناء شاهد المجني عليه شخص باتجاه المنطقة الخلفية لمنزل فتوجه نحوه راضاً وكان المتهم يركض أمامه وعلى بعد عشرة أمتار منه عرفه المجني عليه وطلب منه أن يعود وبهذا إلا أن المتهم أطلق عيارين ناريين في الهواء ثم استدار نحو المجني عليه وأطلق عليه عيار ناري واحد ولاذ المتهم بالفرار دون أن يطلق النار على منزل وبذلك الأثناء عاد المجني عليه خطوات فشهد الشاهد الأخير إلى المشاهد الدكتور وأبلغه بأن المتهم قام بإطلاق النار عليه وأصابه فتوجه المستشفى وبرفقته الشاهد ومقرقة بجدار البطن والصدر وتم وضع أنبوب تصريف واستخراج مسامعه ٦٠٠ اسم من الدم وأجريت له عملية استكشافه طارئة وأن الإصابات الأولية شككت خطورة على حياته وقررت مدة التعتيل للإصابة بثلاثة أسابيع من تاريخ الإصابة وبعد إجراء التحقيقات جرت الملاحظة]].

وبتاريخ ٢٠١٠/٤/٢٠ أصدرت محكمة الجنايات الكبرى حكماً برقم [٢٠١٠/٣٢١]

قضت فيه بما يلي :-

١. عملاً بأحكام المادة [٢٣٦] من الأصول الجزائية إعلان عدم مسؤولية المتهم عن جناية الشروع الناقص بجناية الشروع بالقتل طبقاً للمادتين [٦٨ و٣٢١] عقوبات .
٢. عملاً بأحكام المادة [١٧٧] من الأصول الجزائية إدانة المتهم / بجنحة حمل وحيازة سلاح ناري بدون ترخيص طبقاً للمواد [٣ و١١ ج] من قانون الأسلحة النارية والذخائر والحكم عليه بالسجن مدة ثلاثة شهور والرسوم ومصادرة السلاح حال ضبطه .

٣. عملاً بأحكام المادة [٢٣٦] من الأصول الجزائية تجريم المتهم /

الكايب بجناية الشروع بالقتل طبقاً للمادتين [٣٢١ و٧٠] عقوبات .

وعطفاً على ما جاء بقرار التجريم قررت وعملاً بأحكام المادتين [٣٢١ و٧٠]

الكايب بالأشغال الشاقة المؤقتة مدة سبيع

عقوبات وضع المجرم / سنوات ونصف والرسوم .

الحمد لله رب العالمين

[٧٠٠٣٦] الإسلام بالحكماء وعلماء وقدرتهم الخيرة. الخيرة ما على عطفها

/المقيم المسلم الخليل بن يحيى [٢٨٦] من الأئمة الصالحة بآحكام عمل.

الانجارية والحكم عليه بالحبس مدة ثلاثة اشهر والسوم ومصاريف السلاج حال

ملفوظات آية الله العظمى / المجلس الثاني في بيان أصول الدين [١٧٨١] الصلاة والسلام على محمد وآله

جناية عن استغلالهم عدم مسؤولية إعلان الخيرية الأصول الأولى من [٢٣٦] المادة ١٨٨٨.

[10.10.19] ישרה משה פרידמן, מנהל מחלקת המחקר, מוסד הרב קוק, 78/3/10.10.19

وَبَشِّرِ الصَّالِحِينَ الَّذِينَ إِذَا أُتُوا بِالْحَسَنَةِ قَالُوا هَذِهِ لَنَا حَقٌّ وَأَمْثَلُهَا قَدْ أُوتِيَ قَوْمَنا ثُمَّ إِذَا أُتُوا بِشَرٍّ مِنْهُ قَالُوا هَذَا الَّذِي قَدْ أُوتِيَ قَوْمَنا الْأَوَّلَ أُولَئِكَ يَكُونُونَ فِي الْأُولَى

وَمِنْ قَوْلِهِ بِحَدِّ النَّبِيِّ وَالْمَسْرُومِ وَضَمُّ الْبُيُوتِ يَصْرِفُ وَالْإِخْرَاجُ مَا مَجْمُوعُهُ

والذي حضره بنسبته وقام بإستقامته إلى

وَأَنبِئْهُمْ بِأَنَّهُمْ قَوْمٌ عَدُوٌّ

[illegible][illegible]

قوله عارضين عارضين الميم لا أن يعود وبعده إن طلب عليه المخبى عرقه

مسلّم العساف قيوحه بحوه و اکسبا و کان الميتم يركض املهم و على بعد عشرة اماره مله

[illegible]

بسم الله الرحمن الرحيم  
الحمد لله الذي هدانا لهذا  
ما كنا لنهتدي لولا أن هدانا الله

٢٠١٩



وعن السبب الأول ومفاده تخطئة محكمة الجنايات الكبرى بعدم اعتبار الطاعن واقعا تحت تأثير سورة غضب شديد.

في ذلك نجد أن المادة [٩٨] عقوبات اشترطت لاستفادة الجاني من العذر المخفف توافر شروط التالية :

- ١- أن يكون العمل غير المحق الذي أتاه المجني عليه قد وقع على نفس الجاني .
- ٢- أن يكون هذا العمل على جانب من الخطورة تثير غضبا شديدا وأن تقع الجريمة قبل زوال مفعول الغضب.
- ٣- أن يكون هذا العمل ماديا لا قويا [ تميز جزاء هيئة عامة رقم ١٩٩٥/٥٨٤ وتميز جزاء رقم ٢٠٠٩/٧١٢ ] .

وباستعراض ملف الدعوى وبياناته وبصفنا محكمة موضوع وفي الحالة المعروضة فإن شروط الاستفادة من العذر المخفف غير متوافر بحق المميز لأن تشوب خلافات بين والد المجني عليه والمتهم لا يشكل عمل غير محق وعلى جانب من الخطورة بالمعنى المقصود بالمادة [٩٨] عقوبات وبالتالي فإنه لا يستفيد من العذر المخفف مما يقتضي رد هذا السبب.

لذا نقرر رد التمييز وتأيد القرار المميز وإعادة الأوراق إلى مصدرها.

قرار صادر بتاريخ ١٨ ذو الحجة سنة ١٤٣١ هـ الموافق ٢٤/١١/٢٠١٠م

القاضي المترأس

عضو

عضو

عضو

عضو

رئيس الديوان

دق

س.أ